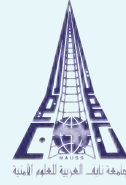


جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences



تنمية الموارد البشرية ومتطلبات
التنمية المستدامة للأمن العربي
«جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً»

إعداد

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

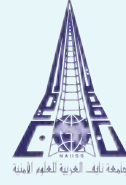


بيروت

٢٦ - ٢٨ / ٣ / ١٤٢٧ هـ (الموافق ٢٤ / ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٦ م)

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences



ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي
الثالث للتربية والتعليم تحت عنوان

تنمية الموارد البشرية ومتطلبات

التنمية المستدامة للأمن العربي

«جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً»

إعداد

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

بيروت

٢٦ - ٢٨ / ٣ / ١٤٢٧ هـ (الموافق ٢٤ / ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٦ م)



المحتويات

- ١- المقدمة ٣
- ٢- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ ٥
- ٣- لماذا التنمية المستدامة؟ ٨
- ٤- ماهي أبعاد وعناصر التنمية المستدامة؟ ٩
- ٥- الجهود الدولية والإعلان العالمي للتنمية المستدامة ١٣
- ٦- الاستراتيجية العربية للتنمية المستدامة ١٦
- ٧- البعد الأمني للتنمية المستدامة ٢١
- ٨- التنمية المستدامة وصناعة المستقبل ٢٨
- ٩- نحو تصور نسقي للأمن العربي ٣١
- ١٠- الدور التنموي والأمني لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ٣٤
- المراجع ٣٩

١ - مقدمة

تعد تنمية الموارد البشرية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة واستدامتها ، لدورها المحوري في صقل المهارات وتحريك القدرات ، وتنمية الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والمهنية والتقنية ، اللازمة لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل .

وفي ظل الأوضاع العالمية الراهنة التي تتنامى فيها اتجاهات العولمة الاقتصادية ، وتتسارع معدلات التطور التقني لتضفي بعداً جديداً لمفهوم الميزة التنافسية للدول ، زاد الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعية القوى العاملة ، ورفع كفاءتها الإنتاجية ، وتنمية قدرتها على الإبداع والابتكار في المجالات التقنية الحديثة ، لأنها الوسيلة الأساسية الحاسمة في استيعاب الابتكارات العلمية والتغيرات المستجدة ، وتعزيز قدرة الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي ، واكتساب المعرفة وإنتاجها وتجسيدها في الخدمات .

إن المصدر الحقيقي لثروة أية أمة لم يعد في امتلاك الخامات أو قوة العمل أو الآلات ، وإنما في بناء القوى البشرية المؤهلة علمياً وتقنياً ومعرفياً . لذا أصبح تنمية الموارد البشرية ، وبخاصة القوى العاملة الوطنية هو العنصر الفاعل في تمكين الدول من المنافسة العالمية ، وتغيرت النظرة إلى تنمية الموارد البشرية من مجرد إجراءات لتنفيذ سياسات ونظم العاملين إلى كونها استراتيجية ترتبط بالتنمية الشاملة والمستدامة .

وهكذا تسعى الدول العربية إلى المضي في تنمية الموارد البشرية وجعلها في موقع الصدارة في سلم الخطط التنموية المتعاقبة ، حرصاً منها على

الارتقاء المستمر بمهارات الكوادر البشرية و تنمية قدراتها من خلال التعليم والتدريب والتأهيل المهني .

وتركز هذه الورقة على مفهوم التنمية المستدامة ، والعلاقة بين التنمية والتنمية المستدامة ، وتنمية الموارد البشرية ، خاصة في مجال الأمن العربي ، وصولاً إلى تصور نسقي للتنمية المستدامة للأمن العربي في علاقتها بتنمية الموارد البشرية ، ثم تعرج هذه الورقة قليلاً نحو جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية باعتبارها مؤسسة عربية للتعليم والتدريب والبحث العلمي ودورها في تنمية القوى الأمنية العربية تحقيقاً للتنمية المستدامة .

٢ - ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟

التنمية اصطلاحاً غير النمو ، لكون الأخير يدل على التغير التلقائي في الشكل والمظهر أو في الكم والعدد وهو ما يعد من خصائص الكائنات الحية جميعاً . أما التنمية فهي عملية مخططة وهادفة قد توجه عملية النمو وتسارعها أو تحسن في نوعيتها أو تغير في اتجاهها ، وقد تقع خارجها فتصطنع وتحلل وتركب المتغيرات وتبتدع المخرجات لتحصل على ما هو أحسن وأفضل أو ما هو متفرد ومتميز في خصائصه . وهذا لا يتحقق إلا بتوظيف الخبرة والمعرفة وبذل الجهود واعتماد المناهج العلمية وتوظيف الدراسات والفرضيات والنظريات .

وقد شاع مصطلح التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين فظهر أولاً في الأدبيات الاقتصادية ثم الاجتماعية ، ومع عقد الستينيات استخدم في الأدبيات السياسية والإدارية حتى تبنته هيئة الأمم المتحدة حين نعتت عقد السبعينيات بعقد التنمية الشاملة ، لتنضوي تحته كل السياسات والخطط والبرامج والموازنات الموجهة إلى إحداث التغيير والإصلاح في مختلف الأوضاع والمجالات على صعيد الدولة والمجتمع .

أما مصطلح التنمية المستدامة Sustainable Development والذي يرمز له اختصاراً بـ S.D فقد طرحه لأول مرة وزير البيئة الدانماركي الأسبق برونتلاند عام ١٩٨٧م عندما قدم تقريره كرئيس للجنة البيئة والتنمية التي أنشئتها المنظمة الدولية منذ عام ١٩٨٤م لمتابعة وتنفيذ ما جاء في إعلان استكهولم الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالتنمية البشرية عام ١٩٧١م .

ومن ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة شعاراً ومصطلحاً مسلماً به من قبل المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية ، الحكومية منها والأهلية ، وقد غلب استخدامه على مصطلح التنمية الشاملة الذي خفت بريقه وتراجع استخدامه .

وقد استخدم المصطلح الجديد آنذاك ليشمل تلك الجهود و البرامج الموجهة لتلك المشكلات التي تعاني منها البشرية والكرة الأرضية والمتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية وسوء استخدام الإنسان لها ، وبالكوارث والتغيرات الطبيعية الناجمة عن الجفاف والتصحر وما تسببه للإنسان من أمراض وفقر وبطالة وسوء تغذية ونقص مناعة .

كما شمل شئون الأقليات والفئات الأكثر تضرراً أو الأقل حظاً في المجتمعات فكانت قضايا المرأة والطفولة والشيخوخة وأصحاب الاحتياجات الخاصة في مقدمتها . وجاءت بعدها قضايا العولمة وما تبعها من تقسيم وتصنيف بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو دول الشمال ودول الجنوب وما ينجم عن ذلك من إشكاليات الديون والقروض وتلوث البيئة الناجمة عن الصناعات الثقيلة ومن أسلحة الدمار الشامل وفضلاتها الملوثة والتي تزرع بها المياه الإقليمية لدول آسيا وأفريقيا .

ولذلك لم يكن لهذا المصطلح تعريف واحد متفق عليه لكن له مضمون واسع يفهمه من يستخدمه ليشمل كل القضايا التي تعاني منها شعوب العالم وقاراته ومحيطاته . وكان الهدف منه هو تنشيط وتفعيل الجهود الرامية إلى الحفاظ على الكوكب الأرضي وعلى البشر أينما وجدوا وعلى جميع الأنواع والكائنات الحية حيثما تعرضت للتهديد والانقراض ، وعلى الثروات الطبيعية وضرورة إدامتها للحفاظ على حصة الأجيال المتعاقبة لينعم الجميع

فيها بدلاً من استثمار جيل على حساب آخر فينجم الخلل وعدم التوازن ويغيب العدل ويشتد الصراع ويحدث مالا تحمد عقباه .

و حين يراد الوقوف على تعريف محدد وقصير للتنمية المستدامة لن نجد سوى تعريفات غير كافية ، مثال ذلك تعريفها بأنها « نمط من التقدم والرقي يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو يضعف قدرتها عن تلبية احتياجاتها الأساسية » .

غير أن التنمية المستدامة تنذر بل تدق جرس الخطر محذرة من أن العديد من الموارد الطبيعية ومن الكائنات الحية ومن الأنشطة التنموية لن يستمر ، أو يتواصل إذا ما بقيت معدلات الإنفاق والاستهلاك لهذه الطاقات والثروات على ما هي عليه . بل إن هناك كوارث طبيعية وأزمات اقتصادية واجتماعية سيتعرض لها البشر على هذا الكوكب إن لم يحصل التدخل المباشر وتوظيف المعرفة والتقنية المتطورة ، لوقف هذا الحال ضمناً لتكافؤ الفرص أمام الجميع والحفاظ على التوازن البيئي والجغرافي والاقتصادي بين الإنسان والطبيعة ، ونوعية الحياة التي تتطلع لها شعوب الأرض وتحلم بها الأجيال القادمة .

٣ - لماذا التنمية المستدامة ؟

أن التنمية المراد لها أن تكون مستدامة لتمييزها عن التنمية الشاملة التي سبق أن شاعت في السبعينيات ، من القرن الماضي ، هي التي تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية أو المساومة على حساب احتياجات الأجيال القادمة أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم . وأن المبدأ الذي ينطلق منه هو أن البشر مركز اهتمام التنمية المستدامة وأن عليهم أن يعيشوا ويتعايشوا مع بيئتهم ومواردهم الطبيعية بتوافق وتواد فلا يقسوا عليها بالاستنزاف أو التلوث ، ولا تقسوا عليهم بالجفاف والتصحر وندرة الموارد وصعوبة العيش وقسوة المناخ .

والتأمل في فلسفة هذا المصطلح والمتابع لما نشر عنه من برامج وسياسات يمكنه أن يحدد الأهداف والفوائد التالية لما يمكن أن يتحقق من التنمية المستدامة S.D : -

- ١ - إنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً .
- ٢ - إنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية ، انطلاقاً من وحدة النظم الكلية وترابط نظمها الفرعية وتجنب الارتجال والانفعال والأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة .
- ٣ - تشجع على توحيد الجهود والتعاقد بين القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية حول ما يتم الاتفاق عليه ، من أهداف وبرامج تسهم في إسعاد جميع الفئات المجتمعية الحالية والقادمة .

٤ - إحداه التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية ، وتنفيذها بكفاءة وفاعلية وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود وتعارضها واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت وعامل الزمن الذي يصعب تعويضه ويتعذر خزنه أو استرجاع ما فات منه .

٥ - وعلى نطاق الممارسة العملية لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة فإن التنمية المستدامة توفر وتنشط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات ، وتسهم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب تفكير جديدة وتزيد من توليد وتوظيف المعرفة والتداخل بين حقولها من خلال اللجان وفرق العمل . وهذا سوف يقلل من الصراعات والخلافات ويقوي الولاء والانتماء ويرفع من المعنويات ، ويحقق الأمن الوظيفي والاطمئنان النفسي وهي شروط ضرورية لإطلاق الطاقات البشرية وتنميتها والحفاظ عليها .

٤ - ماهي أبعاد وعناصر التنمية المستدامة ؟

لقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢م الأبعاد الرئيسية لمصطلح التنمية المستدامة بثلاثة عناصر رئيسية هي : -

٤ . ١ البعد الاقتصادي : ويراد منه تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه في السلع والخدمات الضرورية . غير أن هذا يتعذر تحقيقه في ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من

- الأقطار مالم تتحقق العناصر الرئيسة لهذا البعد والمتمثلة في :
- توفر عناصر الإنتاج الرئيسة وفي مقدمتها الاستقرار والتنظيم والمعرفة ورأس المال .
- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد والمنظمات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية .
- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج لزيادة معدل الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات والمخرجات .

٤ . ٢ البعد البيئي : ويركز على حماية وسلامة النظم الأيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث الخلل في مكونات البيئة المتضمنة للأرض والماء والهواء وما يكمن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية ، وإدامتها وتقديمها وتحول دون استنزافها أو تلوثها ، ولتحقيق ذلك لا بد من الاهتمام بالعناصر التالية :

- التنوع البيولوجي المتمثل بالبشر وبالنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها مما خلق الله على ظهر الأرض أو في باطن البحار أو في أجواء الفضاء .
- الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة بأنواعها وبمختلف مصادرها الناضبة والقابلة للتجدد .
- التلوث الذي تتعرض له البيئة بكل مكوناتها وعلى الأخص المياه والهواء والأراضي وكل ما يحيط بالإنسان من فضاء

خارجي ومن منبهات سمعية وضوئية . ويقصد بالتلوث كل تغير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الحية يؤدي إلى اختلال التوازن أو الإخلال بصحة الكائنات الحية أو تؤثر سلباً على نوعية الحياة .

٤ . ٣ البعد الاجتماعي والمؤسسي : ويشمل المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسسية وماتسهم به من جهود تعاونية أو تسببه من إشكاليات أو تطرحه من احتياجات ومطالب وضغوط على النظم الاقتصادية والسياسية والأمنية . أما عناصر هذا البعد فتتمثل بما يلي : -

- الحكم الرشيد المتمثل بنمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية وهي الحكومة ، القطاع الخاص ، وقطاع المجتمع المدني وقد أطلق عليه Good Governance .

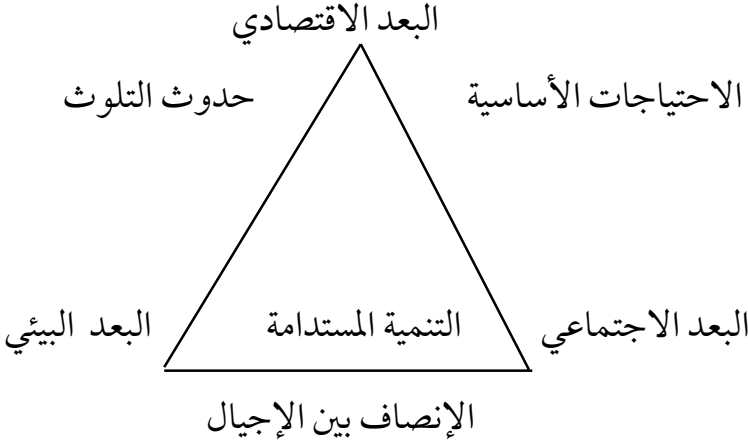
- التمكين : ويراد به توعية الأفراد والجماعات ، الرجال منهم والنساء ، الغالبية والأقلية ، بضرورة الإسهام في البناء وتعبئة طاقاتهم والمشاركة في صناعة المستقبل الذي يحلمون به لأنفسهم ولأجيالهم ويقابل المصطلح Empowerment .

- الاندماج والشراكة لإقامة المجتمع الموحد في أهدافه والمتضامن في مسؤولياته في نطاق الحقوق والحريات الداعية للعدل والمساواة دونما تمييز أو إقصاء لاعتبارات الجنس أو الدين أو المذهب أو اللون أو القومية .

والشكل التالي يوضح مثل التنمية المستدامة والمتغيرات الثلاثة لأضلاعه .

الشكل رقم (١)

مثلث التنمية المستدامة والمتغيرات الثلاث لأضلاعه



ومن البديهي أن تختلف البلدان وتباين أوضاعها وظروفها وبالتالي إشكالياتها وأولوياتها وهي تبحث عن السياسات والبرامج التنموية الأنسب والأهم لشعوبها ولأجيالها . فقد يعاني بعضها من محدودية الموارد الاقتصادية ومن ضعف البنى التحتية والمؤسسية لكنها بنفس الوقت ليست شديدة التأثر والتضرر من المناخ والتلوث البيئي كما تواجه الدول الصناعية والغنية التي باتت تعاني من معدلات التلوث العالية أو من تصاعد معدلات استهلاكها لبعض ثروتها الطبيعية والعكس صحيح أيضاً .

ولذلك تنصح المنظمات الدولية بعقد الاتفاقيات الإقليمية حول المشكلات البيئية وقضايا التلوث بين الدول المجاورة، إضافة إلى التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تعالج التلوث على المدى البعيد وخاصة المتعلقة منها بالتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وخنز النفايات السامة واستنزاف طبقة الأوزون والأمطار الحمضية، وغيرها من القضايا التي تصدر التلوث البيئي .

٥ - الجهود الدولية والإعلان العالمي للتنمية المستدامة

قد تواصلت جهود هيئة الأمم المتحدة وجمعيتها العمومية بقضايا التنمية والبيئة البشرية ابتداء من عام ١٩٧١م وإعلان استكهولم، ثم إعلان ريودوجانيرو للمؤتمر الدولي عام ١٩٩٢م وإعلان بربادوس بشأن التنمية المستدامة عام ١٩٩٤م، وأخيراً مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢م. وقد انشأت متابعة هذه الجهود مجموعة مصلحة التنمية المستدامة عام ١٩٩٥م لتعمل كمركز مرجعي عالمي للمعرفة والاستشارة للأبعاد البيولوجية والطبيعية - الحيوية والاجتماعية - والاقتصادية للتنمية المستدامة. وهدفها تشجيع وتنسيق صياغة المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى :-

- توسيع مشاركة سكان الريف والفقراء والنساء في التنمية الذاتية .
- توليد ونقل المعرفة والتكنولوجيا لإدارة وحماية الثروات الطبيعية والحد من التلوث .

وقد فتحت هذه المجموعة لها مكاتب إقليمية في العديد من المناطق الجغرافية ومنها المكتب الإقليمي للشرق الأدنى . كما أنشئ ضمن هيئة الأمم المتحدة قسماً متخصصاً للتنمية المستدامة . وفي أيلول من عام ٢٠٠٠م وعندما اجتمع ١٤٧ رئيس دولة وحكومة تم الإعلان لميثاق القرن الحادي والعشرين للتنمية المستدامة S.D. وأقروا الميثاق كهدف تسعى له دولهم . وفي أدناه قرار الجمعية العامة حول تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية المستدامة نوجزه هنا بتصريف :

«إن الجمعية العامة إذ تؤكد قراراتها السابقة ذات الصلة بالتنمية المستدامة

تدرك أن الناس هم محور الشواغل والاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وأن تنمية الموارد البشرية تمثل عنصراً جوهرياً في تحقيقها لذلك تشدد على ضرورة تعزيز التنمية الفعالة لقدرات الناس وكفاءاتهم وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة لهم في تطوير معرفتهم وتحقيق تطلعاتهم للوصول للتنمية البشرية التامة » .

وإذ تدرك أن الحاجة تدعو إلى إدماج تنمية الموارد البشرية في استراتيجيات شاملة تجعل المنظور المتعلق بنوع الجنس في الصميم مع مراعاة احتياجات جميع البشر ولاسيما احتياجات المرأة والطفل .

وإذ تشدد على أن الحكومات تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتنفيذ سياسات ملائمة لتنمية الموارد البشرية وأن ثمة حاجة تدعو إلى قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم المتواصل لاستكمال جهود حكومات البلدان النامية الرامية إلى تقرير تنمية الموارد البشرية تنفيذاً لبرامجها وخططها واستراتيجياتها الوطنية الإثمائية فأنها تؤكد على ما يلي : -

١ - ينبغي في تنمية الموارد البشرية اعتماد نهج شامل محكم الإعداد ومتكامل يجعل المنظور المتعلق بنوع الجنس في المقدمة ويراعي احتياجات الناس رجالاً ونساءً ويضم مجالات حيوية في مقدمتها: السكان ، الصحة ، التغذية ، المياه ، الإسكان ، الاتصالات ، التعليم ، التدريب ، العلم ، التكنولوجيا ، توفير فرص العمل ، وتوفير بيئة تكفل الحرية السياسية ، المشاركة الشعبية ، احترام حقوق الإنسان ، العدل و الإنصاف ، وهذه جميعاً أساسية لتعزيز القدرة البشرية لمواجهة تحديات التنمية .

٢ - تشجيع جميع البلدان على تطبيق السياسات اللازمة لكفالة تنمية

- مواردها البشرية عن طريق التعليم والتدريب وبالسعي حيثما أمكن إلى زيادة التقبل للابتكارات التكنولوجية والمعلوماتية .
- ٣- ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في وضع وتنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز تنمية الموارد البشرية .
- ٤- تشجيع البلدان على إعطاء الأولوية في الموازنات الوطنية لتنمية الموارد البشرية في سياق اعتماد برامج اقتصادية واجتماعية محققة لذلك .
- ٥- ينبغي لبرامج التكيف الهيكلي أن تدعم أهداف التنمية الاجتماعية ولاسيما القضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي وفق سياسات اقتصادية سليمة .
- ٦- أن تتولى الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة- وفقا لتخصصاتها وبرامج عملها- وتنسيق أنشطتها بصورة فعالة دعم العمل الوطني والإقليمي في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات سواء فيما بينها أو مع شركاء آخرين في مجال التنمية وأن تعزز أنشطتها الإنمائية لتنمية الموارد البشرية .

٦ - الاستراتيجية العربية للتنمية المستدامة

لقد حظي موضوع التنمية المستدامة باهتمام الحكومات العربية قبل أن تتنبه لأهميته منظمات المجتمع المدني أو النخب الفكرية والمهنية في العديد من الأقطار والمجتمعات العربية على خلاف ما حصل على مستوى الدول المتقدمة ، حيث كانت شرارة الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة قد انطلقت من الحركات الشعبية ومنظمات السلام وجماعات حماية البيئة ومكافحة التلوث والحد من أسلحة الدمار الشامل ، التي أصبحت مصدر خطر لحياة السكان في الدول النووية والأقطار المجاورة لها .

ولا نريد هنا أن نؤرخ للجهود العربية التي بذلتها الأقطار العربية منفردة وإنما سنكتفي بالإشارة لما تحقّق في مجال التنمية المستدامة على صعيد العمل العربي المشترك الذي كانت بداياته عام ١٩٨٦م بصدور الإعلان العربي حول البيئة والتنمية الذي صدر في تونس إبان احتضانها مقر الجامعة العربية . ثم تلاه الإعلان العربي عن البيئة والتنمية وأفاق المستقبل الصادر في القاهرة عام ١٩٩١م . ومع إطلالة القرن الحادي والعشرين تضاعفت الجهود وتكررت اللقاءات المعنية بالتنمية المستدامة بإعلان جدة حول المنظور الإسلامي للبيئة عام ٢٠٠٠م ، وبعده إعلان الدوحة ثم إعلان طهران الذي عقدته الدول العربية والإسلامية حول الأديان والحضارات والبيئة عام ٢٠٠٠م وفي عام ٢٠٠١م صدر إعلان أبوظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي وكذلك إعلان الرباط حول فرص الاستثمار من أجل التنمية المستدامة في نفس العام . ثم عُقد منتدى الشخصيات العربية المتخصصة في مجال البيئة المستدامة في بيروت والمائدة المستديرة للشركاء المعنيين بالتنمية المستدامة في البحرين ولقاء المتديات العربية للمجتمع المدني

وأخراها لقاء البرلمانيين العرب الذين كرسوا الموضوع التنمية المستدامة جل اهتمامهم منذ عام ٢٠٠١م وحتى الآن .

وقد كان للدول العربية حضوراً بارزاً في اللقاءات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالتنمية، وأولها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية والذي انتهى بإعلان استكهولم عام ١٩٧١م، ثم مؤتمر بربادوس حول التنمية المستدامة للدول الجزرية والصغيرة والنامية عام ١٩٩٤م، وآخرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ - جنوب إفريقيا في سبتمبر عام ٢٠٠٢م .

وقد كانت المشاركة العربية في مؤتمر جوهانسبرغ خير تعبير لتضافر جهود الجامعة العربية التي نظمت لقاءً رسمياً للوزراء وللمسؤولين العرب المجتمعين والمختصين بشئون التنمية والتخطيط والبيئة بمقرها في القاهرة في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠١م . فأعدوا الخطاب العربي المشترك لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وقد أسموه بالإعلان العربي عن التنمية المستدامة ضمنه أهم المنجزات المتحققة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على صعيد الأقطار والمنظمات العربية، وعلى مستوى الأفراد ومداحيلهم والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي توفرت لهم . واستعرضوا معدلات النمو السكاني وانخفاض مستوى الأمية وتحسن خدمات الماء والكهرباء والنقل والطاقة، إضافة إلى الجهود التي بذلت في مجال ترشيد الاستهلاك في الموارد الطبيعية ودور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمشاركة الشعبية وتحسن مشاركة المرأة في الحياة المدنية .

وفي هذا الإعلان العربي عن التنمية المستدامة لخص الوزراء العرب الذين شاركوا بالمؤتمر أهم التحديات والمعوقات التي عانت منها أقطارهم

وشعوبهم خلال السنوات الأخيرة التي سبقت انعقاد المؤتمر ، وفيما يلي أهم هذه المعوقات :

١ - عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة وفي إطار القرارات الدولية ذات العلاقة .

٢ - مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية .

٣ - استمرار النمو السكاني في المدن العربية واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية وتفاقم الضغوط على الأنظمة الأيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات .

٤ - الظروف المناخية القاسية التي تعرضت لها بعض الأقطار وخاصة انخفاض معدلات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة ومعدلات التبخر مما أدى إلى ظاهرة الجفاف والتصحر .

٥ - النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال للنشاطات الزراعية .

٦ - ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم .

٧ - حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة .

٨- نقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل مع التقنيات المعرفية

والمعلوماتية والاستفادة من التجارب المتقدمة في هذا المجال .

٩- الحصار الاقتصادي المفروض على بعض الأنظمة العربية .

وقد انتهى الإعلان العربي للتنمية المستدامة بطرح الآليات والأولويات

التي سينتهجها العمل العربي المشترك لتجاوز هذه المعوقات ، وللتوجه نحو

الأهداف التي من شأنها أن تمكن الأقطار العربية من تقليص الفجوة التنموية

التي تعطلها عن سبقها من الدول ، وذلك من خلال تبني استراتيجية عربية

لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن

العربي وصون البيئة في المنطقة العربية ، لتأخذ بعين الاعتبار الظروف

التاريخية والحاضرة للمنطقة ، والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات

العالمية لإنجاز الأهداف التالية : -

١- تحقيق السلام والأمن وإزالة بؤر التوتر في المنطقة وفي مقدمتها

السلاح النووي .

٢- الحد من الفقر والبطالة وتحقيق الموائمة بين النمو السكاني والموارد

الطبيعية المتاحة .

٣- القضاء على الأمية وتطوير أساليب التربية والتعليم والبحث

العلمي بما يتواءم مع التنمية المستدامة .

٤- تطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز القدرات البشرية

وسلوك المواطنة البيئية .

٥- الحد من تدهور البيئة المستدامة الطبيعية وتطوير القطاعات

الانتاجية النظيفة .

٦- تطوير نظم الادارة البيئية المتكاملة والمستدامة وتحسين الكفاءة الفاعلية والقدرات التنافسية .

٧- دعم القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتشجيع التمكين والمشاركة للمرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع .

أما الآليات المقترحة لتحقيق هذه الأهداف فتتمثل بما يلي :-

أ- تعزيز التنسيق والتعاون الدولي مع المنظمات الدولية والإقليمية والإسلامية .

ب- وضع السياسات والتشريعات السكانية والتنمية والبيئية والعمل على تطبيقها ومتابعتها .

ج- تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال وتخصيص الموارد المالية اللازمة لبرامج التنمية المستدامة .

د- إيلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر بتوفير الرعاية الصحية والتعليم والعمل والتدريب ، ووضع البرامج الكفيلة بتحسين أوضاع الأمومة والطفولة والشباب والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة .

هـ- اعتماد أساليب الإدارة الحديثة وإدخال المعلوماتية والتقانة لتحسين الكفاءة وترشيد الإنفاق واعتماد الشفافية والمحاسبة وتشجيع الإبداع والتنافس بين الأفراد والمنظمات .

و- تطوير مجموعة مستدامة من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تطور التنمية المستدامة العربية وإجراء تقويم نوعي وتجميعي دائمين .

٧ - البعد الأمني للتنمية البشرية المستدامة

يعد صدور الإعلان العربي للتنمية المستدامة الذي قدمه وزراء التنمية و التخطيط والبيئة العرب لمؤتمر القمة العالمي المنعقد في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢م، نقطة الانطلاق لاعتماد الفكر الاستراتيجي على مستوى الحكومات والمنظمات الخاصة والأهلية وللنخب والقيادات السياسية والإدارية والأكاديمية ليسهم كل منهم وبالتعاون والمشاركة مع الآخرين في تأطير العمل الجماعي وتعبئة الخبرات والقدرات على المستوى المحلي والوطني والقومي، للتصدي للقضايا الكبيرة وللتحديات المستقبلية التي تم تشخيصها .

والتابع لتقارير التنمية البشرية العربية السنوية التي صدرت خلال السنوات الثلاث التي أعقبت صدور هذا الإعلان، لا يسعه إلا أن يتفاءل بالجهود التي بذلت في إعدادها على الرغم من تباين وجهات النظر حول بعض المعايير والمؤشرات التي اعتمدت، أو حول دقة الإحصاءات والأرقام التي استخدمت في تشخيص الواقع وتقييم الأداء المتحقق سنوياً على مستوى الوطن العربي . وإن مواصلة إصدار هذه التقارير يعد بذاته مؤشراً على جدية وقناعة القائمين والمعنيين بالتنمية البشرية العربية ووضوح رؤيتهم إزاء التنمية المستدامة ، وضرورة تفعيل عجلتها وتنشيط مسيرتها رغم الصعوبات والانتقادات التي وجهت لهم من هنا وهناك . ومع ذلك فأن عليهم أن يواصلوا تطوير أساليبهم وتوسيع دائرة اهتماماتهم وتعميق الوعي لدى المتعاونين معهم والمستفيدين من إنجازهم والاستماع إلى ما يقدم لهم من مقترحات ونصائح وتوصيات ، كالتي تخرج من اللقاءات والملتقيات العربية الدورية التي تعقد بين الحين والآخر، ومنها هذا الملتقى العربي الذي تنظمه مؤسسة الفكر العربي في بيروت في إبريل ٢٠٠٦م .

ومن هذا المنطلق الداعي إلى تطوير النموذج العربي للتنمية البشرية من منظور التنمية المستدامة نطرح هنا أهمية مراعاة البعد الأمني الذي ظلت الإشارة له خجولة سواء في الاستراتيجية الدولية أو في الاستراتيجية العربية المنبثقة عنها . فقد اقتصرَت الإشارة في النموذج الذي طرح في مؤتمر القمة العالمي على اعتبار الاستقرار عنصراً فرعياً ضمن البعد الاقتصادي أما الاستراتيجية العربية فقد وضعت عدم الاستقرار في الأراضي المحتلة العنقبة الأولى التي تواجه جهود التنمية المستدامة العربية .

وأغلب الظن أن غياب البعد الأمني وعدم إبرازه كمتغير أساسي إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في معالجة التنمية البشرية ، يرجع إلى تلك النظرة التقليدية التي كانت تقيم الحواجز بين المؤسسات المدنية على اختلاف قطاعاتها وبين الأجهزة الأمنية على اختلاف تخصصاتها ونشاطاتها ، وكأن الأولى معنية بالتنمية وأن الثانية معنية بحفظ الأمن . وهذا الفصل بين الأجهزة وبين الأنشطة المدنية والأمنية لم يعد يعبر عن الواقع القائم الذي تشهده أقطار العالم كافة ومنها أقطارنا العربية ، وخاصة بعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها العديد من البلدان العربية والتي نبهت إلى مخاطر هذا الفصل وجعلت شعار الأمن مسؤولية الجميع حقيقة يعيشها الأفراد العاديون ، وواجباً تتحمله المنظمات والهيئات الحكومية والخاصة ، المدنية منها والأمنية ، إضافة لمنظمات المجتمع المدني بدءاً من الأسرة والمدرسة والمسجد والنادي الرياضي وانتهاء بالجمعيات والاتحادات المهنية والخيرية والإعلامية .

كما أن مفهوم الأمن ذاته لم يعد اليوم يعني ما كان يعنيه قبل عقدين أو حتى عقد واحد مضى ، وأن مضامينه وأبعاده أصبحت أكثر شمولية وتعقيداً

بعد أن تفرعت مجالاته وتنوعت تخصصاته وتداخلت الكثير من مسؤولياته مع تلك التي تنهض بها المؤسسات التعليمية والصحية والبحثية والرياضية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والقانونية وغيرها . فنحن اليوم أمام مصطلحات أمنية عديدة لم تكن مألوفة لرجال الأمن السابقين الذين عملوا في الأجهزة الأمنية نفسها ، ومن المتوقع ألا يألّفها البعض من العاملين أو القائمين على الأجهزة المدنية . ونذكر هنا بعض هذه الأمثلة لأنواع الأمن وفروعه مع الإشارة لدور بعض الأجهزة المدنية ذات العلاقة بأبعاده وقضاياها وتبعاته ومنها : -

* الأمن الفكري : ودور الجامعات والمعاهد والمدارس والجمعيات والمساجد في تحقيقه .

* الأمن الاقتصادي : ودور البنوك والمصارف والغرف التجارية ورجال الأعمال والشركات في الحفاظ عليه .

* الأمن الغذائي : ودور المؤسسات الزراعية والتسويقية وشركات الاستيراد والنقل والخزن في حمايته .

* الأمن المائي : ودور الأفراد والجماعات والأسر وأجهزة السدود والآبار وشبكات التحلية والتصفية والتوزيع في ترشيد إنفاقه .

* الأمن البيئي : ودور شركات الملاحاة والنقل والمصانع والمحميات الزراعية ومؤسسات الانتاج والاستخراج وأصحاب المركبات في الحد من ملوثات الماء والهواء والتربة .

* الأمن السياحي : ودور مكاتب السياحة والقائمين على

المواقع السياحية في تقليص أخطاره والحد من سلبياته ومضاعفاته .

* الأمن الرياضي : ودور النوادي الرياضية والفرق والمدربين والمشجعين وجمهور المتفرجين في الحفاظ على إقامة السباقات وتقبل نتائجها .

* الأمن المعلوماتي : ودور المختصين في تشغيل الحواسيب وإدخال المعلومات وتصميم البرامج وحمايتها وصيانتها من الاختراق وعمليات التخريب .

* الأمن الوظيفي : ودور القيادات الإدارية في ضمانه وتوفيره للعاملين معهم والحد من مخاطر التسريح الجماعي أو الفصل التعسفي أو الإنهاء الفجائي .

* الأمن الصحي : ودور المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية في ضمان العلاج المجاني وكذا دور الصيدليات وشركات إنتاج الدواء في ضمان حسن استخدام الأدوية والتأكد من صلاحيتها وعدم العبث بها .

لا شك أن لكل هذه الأبعاد النوعية للأمن أجهزتها الأمنية المتخصصة في مجالها، غير أن المسؤولية الكاملة عن كل الأخطاء أو الانحرافات أو الاختراقات او تصاعد معدلات الجرائم التي تقع في نطاقها لا يمكن أن يتحمله جهاز أمني بذاته . ذلك لأن الإنسان الفرد الذي تعده وتخرجه هذه المؤسسات المدنية يكون دوماً الأداة المخططة والمنفذة والمسهلة لما يقع من جرائم . كما أن الإنسان الفرد المسئول عن المتابعة والمراقبة والقبض على

الجناة والمجرمين هو أيضا من مخرجات هذه المؤسسات المدنية . بل إن المتضرر والضحية والذي تقع عليه آثار الجرائم أو الاعتداءات هو إنسان من نفس البيئة المجتمعية في غالب الأحوال .

ومن هنا يصبح لمفهوم التنمية البشرية بعداً آمناً إذا ما أريد إعداد الإنسان المدرك لأهمية الأمن ، والواعي لدوره الوقائي والعلاجي ، والقادر على ضبط سلوكياته وتنشئة أفراد أسرته أو طلبته أو العاملين معه على تجنب التصرفات التي من شأنها أن تقلق الأمن والاستقرار أو تهدد برامج التنمية والتحول ، ولذلك قيل لا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية .

ولكي تصبح هذه الدعوة قابلة للتطبيق ينبغي للمؤسسات المدنية أن تستحضر دورها الأمني كل حسب نشاطه ومجال عمله ، وأن تضع ضمن مؤشرات نموها وتطورها مدى إسهامها في الحد من الجرائم أو الأحداث أو التصرفات غير الأمنية ، وأن يؤخذ في الحسبان عند تقييم الأفراد والقيادات درجة إسهامهم في غرس الوعي الأمني وتحصين العاملين ضد الانحرافات والاختراقات وكل ما يتسبب في تهديد الأمن بأنواعه المختلفة .

وينبغي أن لا تفهم هذه الدعوة على أنها محاولة لإعفاء الأجهزة الأمنية من مسؤولياتها المباشرة والنوعية الموكلة لها ، بل العكس هو الصحيح . فمقابل هذا العون الذي تقدمه الأجهزة المدنية لدعم رسالتها الأمنية ، على الأجهزة الأمنية في المقابل أن تستشعر مسؤولياتها إزاء برامج التنمية المستدامة ، فتوفر الهدوء والاستقرار والاطمئنان لعمل الشركات والمؤسسات العامة والخاصة والأهلية وتقدم لها الخدمات التي تسهل عملها أو تخفف من أعبائها كلما أمكن ذلك لكونها تتواجد في المناطق المختلفة

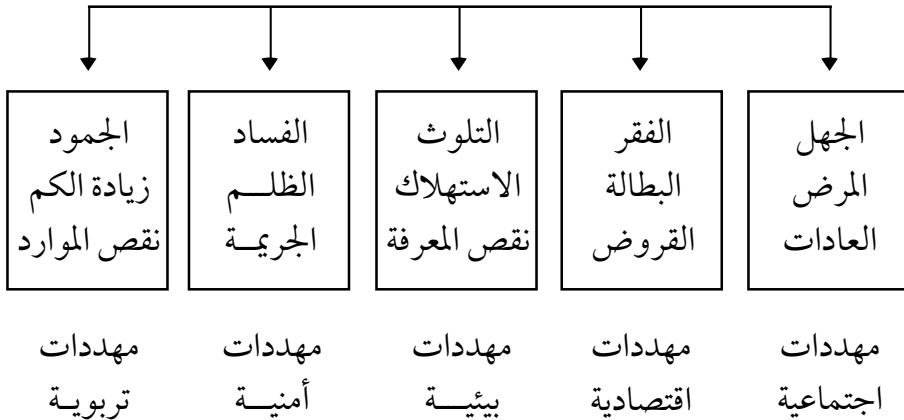
وعلى مدار الساعة فتهدد عند تعرضها للأزمات أو الكوارث أو للسرقات فتكون عوناً لها لا عليها .

وفي ضوء ما تقدم فإن النموذج العربي لتنمية الموارد البشرية من منظور التنمية المستدامة ينبغي أن يأخذ بالاعتبار الظروف المحلية والإقليمية القائمة للدول العربية، وأن يستحضر التحديات المستقبلية التي تتعرض لها أقطار المنطقة بعد أن أصبحت العولمة واقعاً، وتكشفت أبعادها ومقاصدها وباتت ضغوطها وإفرازاتها ماثلة للعيان . مما يستلزم تشخيص المهددات والتحديات الرئيسية التي تنطلق منها استراتيجية العمل العربي المشترك للتنمية المستدامة لتضع لكل منها السياسات والبرامج الملائمة والكفيلة بمواجهتها .

وفي أدناه تصور اجتهادي لمهددات التنمية المستدامة التي تمهد لرؤية استراتيجية عربية متكاملة .

الشكل رقم (٢)

مهددات التنمية العربية المستدامة



إن التمييز بين هذه الأنواع من المهددات لا يعني أنها منفصلة عن بعضها البعض وأن التصدي لكل منها يتم بمعزل عن الآخر وإنما يراد منه بلورة الرؤية التكاملية والشمولية عند وضع السياسات والبرامج . ولكون النموذج أبرز البعد الأمني كمتغير هام للتنمية المستدامة إلى جانب الأبعاد الأخرى فإن أي قصور في معالجة تلك الأبعاد سيؤثر بالسلب على تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي ، وهذا بدوره سينعكس على تلك الأبعاد بالسلب أيضا .

فالتنمية المستدامة إذأ هي عملية مخططة وهادفة وهي قبل ذلك فلسفة حياتية وحضارية ورؤية شاملة للعالم المحيط بكل أبعاده ومتغيراته . إنها تستحضر مستقبل الأجيال القادمة عند تعاملها مع الموارد والثروات الوطنية لتحديد في ضوئها نصيب الأجيال الحالية . وهي تركز على قضايا المجتمع بأسره عند تعاملها مع مشكلات الأفراد والمنظمات ، تهتم بالقضايا النفسية ومع مشكلات الأفراد والمنظمات ، كما أنها تهتم بالقضايا المعنوية والروحية إلى جانب المتغيرات المادية من أجل تحسين نوعية الحياة .

غير أن ترجمة هذه المنطلقات والمفاهيم الفلسفية والحياتية والتنموية سيظل حلمًا إن لم تقتنع به القيادات والنخب السياسية ، وسيظل شعاراً إن لم تركز له الجهود الجماعية وتقتنع به المنظمات الحكومية والأهلية . وقد يظل موضوعاً يجتمع لمناقشته عدد من المفكرين والأكاديميين ممن ليس لهم حول ولا قول إلا كتابة مثل هذه الأوراق وتقديمها لينصرف كل منهم إلى بلده ولقضاياها الخاصة . لكن الأمل يظل في نفوس الحالمين ليطمئنهم بأن كل تغيير يبدأ بفكرة ، وإن قلة من الأفراد كانوا دوماً وراء كل المنجزات الكبيرة التي شهدتها البشرية ، وكل ماحتاجه هو فرد واحد غير عادي من هؤلاء المخلصين ، ليجعل حلم التنمية المستدامة حقيقة يعيشها ويلمسها المواطن العربي .

٨ - التنمية المستدامة وصناعة المستقبل

ولوضع أي برنامج عمل لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ينبغي أن تبادر الدول المعنية بتنفيذ الآتي :

٨ . ١ إعداد قاعدة معلوماته دقيقة وشفافة ومحدثه تشخص وبالارقام والإحصاءات واقع هذه المحددات والمستوى التي هي عليه الآن ، كأن تحدد على سبيل المثال ، معدلات الأمية ونسبها بين مختلف الأعمار والأجناس والمناطق وكذلك الحال بالنسبة للوفيات وللأمراض وللبطالة ومعدلات الدخل الفردي ومستوى التلوث البيئي ومعدلات الفساد والجريمة ونسب الطلاب والدارسين لأعداد المعلمين والأساتذة . . الخ .

٨ . ٢ أن تقارن هذه النسب والمعدلات بما هي عليه مثيلاتها من الدول الإقليمية والدول الأفضل منها حالياً ويطلق على هذه الخطوة بالمقارنه المرجعية Benchmarking ، كما تسترشد بالمقاييس والمؤشرات والمعدلات المعتمدة دولياً في كل من هذه القطاعات والأبعاد الخمس وعناصرها المكونة لها مع العلم بأن المعهد الدولي للتنمية ومقره كندا قد أصدر دليلاً بالمؤشرات والمعايير وطرق احتسابها وتم تعميمه على الدول الأعضاء للاستفادة منه .

٨ . ٣ الاتفاق على الحد الأدنى والحد الأعلى الذي تعتمده الدولة للحالة المستقبلية التي تريد الانتقال والتوجه نحوها على مدار السنوات الخمس أو العشر القادمة وفقاً لمكانياتها العلمية

والتقنية والمادية . كأن تريد أن ترفع معدل العمر الافتراضي للفرد من ٤٠ سنة إلى ٤٥ سنة ، وتقلل نسبة الأمية بين النساء من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ وتخفض نسبة البطالة من ٢٠٪ إلى ١٢٪ ومعدلات حوادث المرور من ٥ لكل ١٠٠٠ نسمة إلى ٢ بالألف ، وتخفض نسبة الطلبة الجامعيين لأساتذتهم في الكليات العلمية من ٤٠ طالب إلى ٢٥ لكل أستاذ .

٨ . ٤ . يتطلب تحقيق مثل هذه المؤشرات التطويرية وضع برامج عمل تفصيلية ورصد الاعتمادات و الموازنات وتحديد المستلزمات والسقوف الزمنية للأنشطة المتعاقبة ، وتشكيل فرق العمل المنسقة والمنفذة والمتابعة ليعمل الجميع كخلية النحل بدأب وإخلاص وتحضر . وفي ضوء ما يتحقق من أداء ومن اقتراب للمؤشرات وللأهداف يتم تقييم الأفراد والفرق والمنظمات ، وبانتهاء المرحلة تكون الخطة الجديدة اللاحقة قد واصلت العمل لتبدأ من حيث انتهت الخطة السابقة . فالتواصل والاستمرار هو من خصائص التنمية المستدامة كما أن المشاركة والشفافية والتعلم والتدريب والإبداع هي من متطلباتها ومستلزمات تحققها .

٨ . ٥ . إضافة لما تقدم يظل للقيادات العليا التي تدير الأجهزة والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والأمنية والبيئية دورها الفاعل في تبني الفكر الاستراتيجي ، المنطلق من وضوح الرؤية وتحديد الرسالة لأجهزتهم ومنظمتهم ثم تحليل الفرص والتهديدات المستقبلية المحتملة في بيئتهم الخارجية وانتهاء بتقييم نقاط القوة والضعف لبيئتهم

الداخلية . كما أن للقوى الفاعلة وللجماعات والجمعيات المهنية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني بكل شرائحه وفئاته ، دورها المتمثل بالضغط وتحديد المطالب والاحتياجات وإيصالها للجهات المعنية ومسئوليتها في تقديم العون المادي والدعم المعنوي وتفعيل المساهمات الطوعية ، والتبرع بالوقت والجهد والمال . وبذلك تتم تعبئة الجهود والطاقات والإمكانيات البشرية والمادية لتفعيل استراتيجية التنمية المستدامة وعندها فقط نتقل من شعار « الأمن مسئولية الجميع » إلى شعار أشمل وأكثر عصرية وتحضر فنقول « صناعة مستقبلنا مسئولية الجميع » .

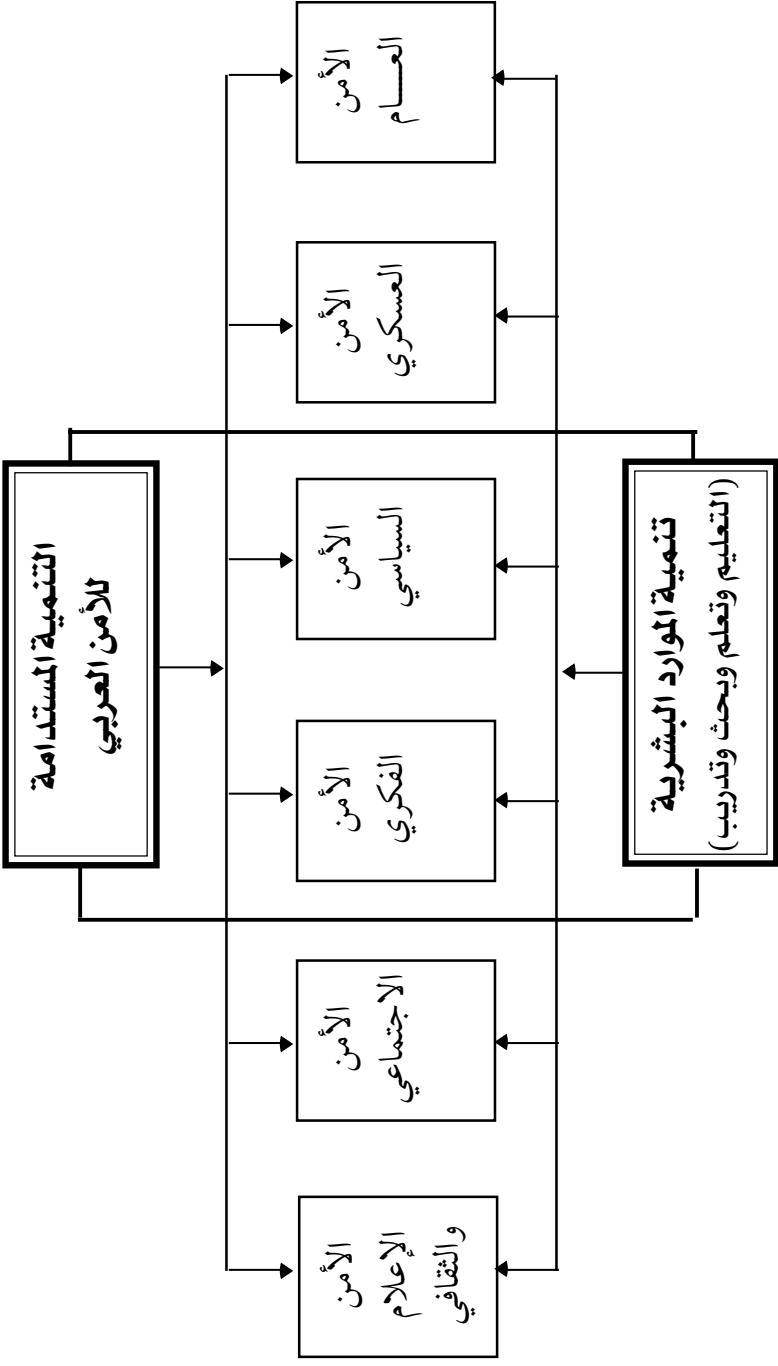
٩ - نحو تصور نسقي للأمن العربي

لعل الشكل (٣) يوضح هذا التصور المقصود وفيه تم تفكيك (بقصد التوضيح) التنمية المستدامة للأمن العربي إلى مكونات رئيسة ست وهي التنمية المستدامة في مجال الأمن العام ، والتنمية الأمنية العسكرية ، والتنمية الأمنية السياسية ، والاقتصادية والإعلامية والثقافية . . إلخ من هذه التنبؤات المستدامة المكونة للتنمية المستدامة للأمن العربي . ويلاحظ من الشكل أيضاً أن أية تنمية مستدامة مشروطة أو على الأقل ذات علاقة وطيدة تبادلية ديناميكية مع تنمية الموارد البشرية والتي عمادها التعليم والتعلم والبحث والتدريب المستمر . كما يلاحظ من الشكل أيضاً أن العلاقة التبادلية الديناميكية بين التنمية المستدامة للأمن العربي وتنمية الموارد البشرية علاقه في حالة استمرار ودوران دائم لا تتوقف . الاستمرار والدوران تحتمه طبيعة ومتغيرات العصر الحالي وسيادة متغيرات وعوامل وعواصف العولمة .

هذا يستلزم ابتكار فلسفات جديدة معاصرة لنظم التعليم والتعلم والتدريب ، وربما تبنت هذه الفلسفات الجديدة شعارات تربوية مثل ينتقل التعليم ولا ينتقل المتعلمون (التعليم والتدريب عن بعد) . التركيز على تعليم مهارات التعلم الذاتي ، تبني مقومات الجودة الشاملة في كافة مناحي الأمن العربي وقبلاً توخي هذه المقومات في التعليم والتدريب والتعلم باعتبارها الأدوات الأساسية في إحداث تنمية بشرية مستمرة وفعالة . وكذلك تبني دراسات وبحوث تدرس وتبحث عن أهم المهارات والقدرات

والخصائص المتطلبة في رجل الأمن العربي في عصر العولمة وذلك لأنه بدون اكتشاف هذه المهارات والقدرات سوف نظل في أسر أنماط التعليم والتدريب الحالية والتي يمكن نعتها بالقديمة قليلة النفع .

الشكل رقم (٣) تصور نسقي للأمن العربي في علاقته بتنمية الموارد البشرية (*)



(*) هذه ليست كل أنواع الأمن فهناك أنواع أخرى مثل الأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن السياحي والأمن المعلوماتي والأمن الوظيفي والأمن الصحي ... الخ.

١٠ - الدور التنموي والأمني لجامعة نايف العربية للعلوم

الأمنية كنموذج عربي للتنمية البشرية المستدامة

ومثلما نادي وزراء التخطيط والتنمية العرب بضرورة تضافر جهودهم المشتركة في مجال البيئة والتنمية ليتهاوا إلى إصدار الإعلان العربي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠١م ، فأن لوزراء الداخلية العرب مسيرتهم الطويلة في إرساء ودعم التعاون الأمني العربي على مختلف الأصعدة وفي كل المجالات التي تههم أمن الوطن والمواطن العربي . وأسفرت هذه المسيرة المباركة عن قيام جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عام ١٩٧٨م كجهاز علمي لمجلس وزراء الداخلية العرب يعنى بتنمية وتدريب القوى العاملة في الأجهزة الأمنية وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالجريمة واستكملت الجامعة مسيرتها العلمية من خلال منح درجات الدكتوراة والماجستير والدبلوم فضلاً عن اعتمادها كمركز للتدريب والبحث العلمي الأمني على المستوى الدولي . هذه الجامعة الفتية في مسماها والعريقة في تاريخها وفي جهودها وعطائها قد أخذت على عاتقها تحقيق الأهداف التالية :

١- إتاحة فرص الدراسات العليا المتخصصة والمتعمقة في ميادين الأمن بمفهومه الشامل والعدالة وإعداد كفاءات علمية قادرة على مواجهة متغيرات العصر .

٢- التعريف بأحكام التشريع الجنائي الإسلامي وما تضمنه من مبادئ ونظم تطبيقية متكاملة .

٣- النهوض بمستوى التدريب في كافة المجالات الأمنية على المستوى العربي وإعداد المدربين وتأهيلهم بما يواكب المستجدات العلمية .

٤ - إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات المتخصصة بمكافحة الجريمة والوقاية منها وتطوير النظم والدراسات والأبحاث التي تخدم الأمن بمفهومه الشامل .

٥- توثيق الروابط مع الجامعات والمؤسسات العلمية الأمنية والعدلية والاجتماعية والجنائية على المستوى العربي والدولي وتبادل المعلومات والخبرات معها .

وينهض بتحقيق هذه الأهداف الكليات والمراكز التالية : -

* كلية الدراسات العليا : وتضم أربعة أقسام علمية هي العلوم الشرطية والعدالة الجنائية والعلوم الإدارية والعلوم الاجتماعية وتمنح درجات الدكتوراة والماجستير والدبلوم . وقد تخرج منها حتى الآن ٢٩٢٠ ممن حصلوا على الماجستير والدبلوم ومن المتوقع أن تخرج الدفعة الأولى من حملة الدكتوراة بانتهاء الفصل الدراسي الحالي . هذا يعني أن لدى الجامعة اليوم أكثر من ألف وأربعمائة رسالة علمية تم إنجازها حول مختلف مواضيع التنمية والأمن والقضايا المجتمعية التي تصب جميعها في بناء الإنسان وصياغة المستقبل الأمني وتنمية القوى البشرية الأمنية القادرة على مواجهة تحديات العصر وتلبية مطالب المواطنين عبر معرفة علمية وتقنيات متطورة وعلاقات إنسانية وديمقراطية عصرية .

* كلية التدريب : وتضم ثلاثة أقسام علمية بهدف تخطيط وتصميم البرامج التدريبية وإعداد الحقائق التدريبية وتنظيم المعارض الأمنية . وقد استطاعت هذه الكلية عبر مسيرتها أن تنفذ ٥١٠ برامج تدريبية شارك فيها ١٣٧٧٦ متدرباً من مختلف الأقطار

العربية . وقد تم تنفيذ بعض البرامج إطار التعاون الذي يربط الجامعة بالأقطار التالية ، فرنسا ، هولندا ، ألمانيا ، أسبانيا ، تاوان ، التشيك ، كندا ، النمسا ، وإيطاليا وغيرها .

* كلية علوم الأدلة الجنائية : وتتولى تنظيم البرامج التطبيقية في مجال علوم الأدلة الجنائية ، وقد نفذت الكلية رغم حداثتها ٢٦٣ برنامجاً تطبيقياً شارك فيها ٢٤٩١ من الاختصاصيين في المختبرات الجنائية العربية . وكان من بعض برامجها التطبيقية جهاز الفصل الكروموتوغرافي ، واستخدام جهاز المجهر الالكتروني ، وتطبيقات تقنية بصمة الحمض النووي ، واستخدام جهاز المجهر الالكتروني ، وتطبيقات تقنية بصمة الحامض النووي ، واستخدام جهاز الامتصاص الذري ، والتصوير الجنائي واستخدامات أجهزة التحليل الطيفي ، وتقنيات P.C.R .

* كلية اللغات : وتسعى إلى إكساب منتسبي الأجهزة الأمنية مهارات في مجال الترجمة الاختصاصية وكذلك في المصطلحات الأمنية باللغات الانجليزية والفرنسية والعبرية والتركية والفارسية .

* مركز الدراسات والبحوث : ويضم ثلاثة أقسام علمية ويعنى بتنظيم المؤتمرات والندوات وبلغ عدد الندوات التي نظمها المركز ١١٦ ندوة و٣٣ اجتماع و١٢ مؤتمر و٢١٢ محاضرة علمية ، ويتولى كذلك إجراء الأبحاث والدراسات ، وقد بلغ عدد إصدارات هذا المركز ٤٠١ بحثاً وبلغ عدد الأعداد الصادرة من المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب وهي دورية علمية محكمة ٤١ عدداً ، كما يصدر المركز مجلة شهرية إعلامية وثقافية

بمسمى « الأمن والحياة » وقد صدر منها حتى الآن ٢٨٦ عدداً ،
تتناول المقالات القصيرة ونشر توصيات المؤتمرات العلمية التي تعقد
في رحاب الجامعة .

وتنظم الجامعة معرضاً علمياً للكتاب الأممي العربي والدولي وقد بلغ
عددتها ١٤ معرضاً شاركت فيها دور النشر العربية المتخصصة في
صناعة الكتاب ونشره وتأليفه .

والمجال لا يتسع هنا للإسهاب في منجزات الجامعة المختلفة ، غير
أنني أشير هنا إلى ما يتعلق منها بتنمية الموارد البشرية العربية وبخاصة
الطاقات البشرية العاملة في حقل الأمن والتنمية لكونهما وجهين لعملة
واحدة . فمن الطبيعي أن تسهم هذه الجهود المشار لها آنفاً وبهذا الإنجاز في
توسيع فرص التعليم والتعلم للإنسان العربي للحصول على التخصص
الدقيق الذي ينسجم مع العمل والوظيفة التي يشغلها مما يؤدي إلى رفع
كفاءته وتحسين فاعليته وهما شرطان لازمان لتحقيق التنمية المستدامة .

وهذا ينطبق على البحوث والدراسات الأمنية والتنمية المتمثلة برسائل
الماجستير والدكتوراة وسلسلة الإصدارات من الكتب والبحوث التي تمكن
أصحاب الاختصاص من تعميق الفهم العلمي للظواهر السلبية ولأشكال
الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية والمخدرات التي باتت تهدد أمن الشعوب
والمجتمعات في ظل العولمة وقرينتها الكونية .

وخلاصة ما نود قوله في هذه العجالة هو أن ما ينفق علي المؤسسات
العلمية والتربوية والبحثية والتدريبية في أقطارنا العربية يعد أفضل انواع
الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي والأمني . وأن تضافر الجهود ودعم
التعاون الإقليمي والعربي والدولي وتبادل الخبرات والتجارب والمشاركة

في عقد المؤتمرات والندوات والملتقيات هو إحدى الوسائل التي ينبغي أن تتضاعف وتوظف من أجل تقييم الذات واكتشاف الفجوة التي تفصلنا أو تبعدنا عن الآخرين .

ولعل في نموذج جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية خير مثال يحتذى لتعميم التجربة بعد أن أصبحت صرحاً شامخاً يشهد له كل ما يهتم بالأمن وبقضايا التنمية المستدامة التي ينعقد حولها هذا الملتقى .

المراجع

- ١- الاتحاد البرلماني العربي (١٤٢٢) الإعلان العربي عن التنمية المستدامة
مجلة البرلمان العربي ، العدد ٨١ ، تشرين أول .
- ٢- الأمم المتحدة (٢٠٠٢م) مشروع الإعلان العالمي للتنمية المستدامة المقدم
لمؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرغ في سبتمبر ٢٠٠٢ م .
- ٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٤م) . تقرير التنمية الإنسانية
العربية للعام ٢٠٠٤ م .
- ٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥م) . تقرير التنمية البشرية لعام
٢٠٠٥ م . بيروت : مطبعة كركي .
- ٥- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (١٩٩٥م) . تقرير التنمية البشرية لعام
١٩٩٥ م . القاهرة : دار العالم العربي .
- ٦- جاب الله ، سيد (٢٠٠٤م) . التعليم والتنمية : رؤية نظرية ، ودراسة
واقعية ، القاهرة : الوراق للنشر والتوزيع .
- ٧- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م) «دليل الجامعة
العامة» ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- ٨- الزيايدي ، عادل رمضان (٢٠٠٢م) . إدارة الموارد البشرية ، القاهرة :
مكتبة عين شمس .
- ٩- زيدان ، عفاف محمد حسين (٢٠٠٠م) . التعليم ومشاركة المرأة في
التنمية : دراسة تقويمية ، جدة : مركز النشر العلمي ، جامعة
الملك عبدالعزيز .

١٠- الرمالي ، زيد محمد (١٤٠٤هـ) دراسات اقتصادية : الإنسان ، البيئة ، التنمية . دار طويق للنشر والتوزيع ، الرياض .

١١- سبنسر ، ليل (٢٠٠٠م) . هندسة الموارد البشرية ، ترجمة شمس الدين عثمان ، القاهرة : الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع) .

١٢- السنبل ، عبدالعزيز بن عبدالله (٢٠٠٤م) . التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، الرياض : دار المريخ للنشر .

١٣- الضبع ، عبدالرؤوف (٢٠٠٣م) . إشكاليات التعليم وقضايا التنمية : تحليل سوسيولوجي ، الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .

١٤- عارف ، نصر محمد ، « مفهوم التنمية .. إعادة الاعتبار للإنسان - أزمة دراسات التنمية : هيمنة الاقتصاد على الاجتماع » ، من الموقع :

<http://www.islamonline.net/arabicmafaheem/02/2/2004/article.1.shtml>.

١٥- عماد الدين ، منى مؤتمن (٢٠٠٤) . « التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمة والمعلوماتية وعالمية المعرفة » وزارة التربية والتعليم ، إدارة البحث والتطوير التربوي ، المملكة الأردنية الهاشمية .

١٦- عماد الدين ، منى مؤتمن (٢٠٠٤) . « دور النظام التربوي في استثمار التربية والتعليم ، إدارة البحث والتطوير التربوي ، المملكة الأردنية الهاشمية .

١٧- عماد الدين ، منى مؤتمن (٢٠٠٤م) . « التربية المدنية وأثرها على التنمية السياسية » ، مؤتمر : المرأة والتنمية السياسية » ، مؤتمر المرأة والتنمية السياسية ٢٣ - ٢٥ / ٣ / ٢٠٠٤م ، المملكة الأردنية الهاشمية .

١٨- قرديسي ، فصيح عبد المجيد (١٤٢٤هـ) التنمية المستدامة : منظوماتها - فكرتها - تطبيقها . الحفجي ، جمادي الاخرة السنة الثالثة والثلاثون ، العدد السابع .

١٩- الكبيسي ، عامر بن خضير (٢٠٠٥م) . إدارة الموارد البشرية في الخدمة المدنية ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

٢٠- الكبيسي ، عبدالله جمعة ، ومحمود مصطفى قنبر (٢٠٠١م) . دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع ، الدوحة : دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع .

٢١- مجيد ، السيد عبدالله السيد . « التنمية المستدامة والتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية » ، من الموقع :

<http://www.montadayat.org/modules.php/name=sections@op=viewarticle&artid=1503>.

٢٢- مصطفى ، أحمد سيد (٢٠٠٤م) . إدارة الموارد البشرية : الإدارة العصرية لرأس المال الفكري ، القاهرة : مطابع المعادي الجديدة .

٢٣- مطاوع ، ابراهيم عصمت (٢٠٠٢م) . التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي ، القاهرة : دار الفكر العربي .

٢٤- مكتب الأمم المتحدة للإئماء (١٩٩٦م) . تقرير التنمية البشرية في العالم ، نيويورك : مكتب الأمم المتحدة للإئماء .

- ٢٥- الملاح ، جلال عبدالفتاح (١٤٢٢هـ) التنمية المستدامة في عهد خادم الحرمين الشريفين ، مجلة الملك عبدالعزيز ، عدد خاص .
- ٢٦- الوداعي ، بشير ابراهيم (٢٠٠١م) الوعي الاجتماعي والجريمة البيئية . دار طويق للنشر والتوزيع ، الرياض .
- ٢٧- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٥م) . خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥ - ١٤٣٠هـ (٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م) الرياض : مطابع وزارة الاقتصاد والتخطيط .

- 1 -Council for Enviromental Education, London, England (1999), "Sustainable Development: A Gudide to Selecting Educational Resources" . '
- 2 -Council for Enviromental Education,London,England (1999). "Supporting Sustainable Development through Educational Resources: A Voluntary code of Practie" .